هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

United Arab Emirates

الفلسفة التنظيمية لهيئة الأوراق المالية والسلع

دولة الامارات العربية المتحدة

2019

Toll Free 800722823 الرقم المجاني

www.sca.gov.ae

scauae sca.uae sca_uae sca_uae

هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

United Arab Emirates

الفلسفة التنظيمية لهيئة الأوراق المالية والسلع

دولة الامارات العربية المتحدة

2019

ملاحظة مهمة:

هذا الدليل يعتبر دليل توعوي استرشادي يهدف إلى تقديم فهم عام عن فلسفة السياسات التنظيمية الخاصة بهيئة الأوراق المالية والسلع، ولا يعتبر هذا الدليل سنداً قانونياً بأي شكل من الاشكال.

الفهرس

البند	الصفحة
تأسيس الهيئة ودورها التنظيمي والرقابي	7
الرؤية والرسالة والقيم	8
الأهداف الاستراتيجية للهيئة	8
صلاحيات الهيئة	9
مفهوم التنظيم في الهيئة	9
الوظائف التنظيمية للهيئة	9
المبادىء الأساسية لفلسفة السياسات التنظيمية للهيئة	10
التنافسية	10
استشراف المستقبل	10
الإفصاح والشفافية	11
حوكمة عملية تصميم وإعداد التشريعات بالهيئة	13
الشمول المالي	17
الابتكار	17
الاستدامة	18
التوعية	18
حماية المستثمرين	19
تمكين المستثمرين	20
الرقابة والالتزام	20
الإنفاذ والفصل في الشكاوى	20
الحوكمة الرشيدة	21

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

تسعى هيئة الأوراق المالية والسلع جاهدة إلى اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حماية حقوق المستثمرين وتعزيز ثقتهم بالاستثمار في الأسواق المالية في الدولة، كما تعمل بدأب على تطوير البيئة الاستثمارية لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي في هذا القطاع المهم والحيوي في الدولة.

ويهدف هذا الدليل إلى تقديم رؤية عامة عن فلسفة السياسات التنظيمية التي تتبناها الهيئة في قطاع أسواق المال، بما يصب في صالح الاقتصاد الوطني وفق رؤية الإمارات **2021** والرؤية المستقبلية المرتبطة بمئوية الإمارات **2071** والتي تستهدف الوصول باقتصادها ليكون اقتصاداً معرفياً متنوعاً ويغدو اقتصاد الدولة ضمن قائمة الاقتصادات المهمة في العالم.

والواقع أن مفهوم التنظيم في الهيئة مرتبط بالأدوار المنوطة بها على صعيد التشريع والترخيص والرقابة والتنفيذ، وينصب في الأساس على دور الهيئة في إصدار التشريعات وترخيص الجهات والرقابة عليها وإنفاذ القوانين وفقاً لأفضل الممارسات العالمية ومعايير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية **IOSCO**.

ويتعرض الدليل باختصار للمبادىء الأساسية التي تنطلق منها فلسفة السياسات التنظيمية للهيئة وفي مقدمتها التنافسية؛ حيث تبنت القيادة الرشيدة للدولة استراتيجية تنافسية لدعم مسيرة التطوير الوطنية، من واقع الأجندة الوطنية لرؤية دولة الإمارات العربية المتحدة **2021**، والشفافية التي تعمل على بث المزيد من الثقة في الأسواق المالية، واستشراف المستقبل وفق خطة الاستشراف المبكر للفرص والتحديات في القطاع المالي بالدولة وتحليلها ووضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى لها، فضلاً عن حوكمة عملية تصميم وإعداد التشريعات؛ بحيث يتم تصميم الإطار التشريعي ومسار العملية التشريعية بالهيئة اعتماداً على آلية منضبطة تكفل جودة وكفاءة وفاعلية مخرجات العملية التشريعية في جميع مراحلها، وتعكس سياسة تشريعية واضحة تلتزم الشفافية في جميع مراحل التشريع، ومنهجية منضبطة للعمليات والإجراءات التشريعية، وتضمن- علاوة على ذلك- استمرارية مراجعة التشريعات الحالية وإعداد التشريعات الجديدة وتطويرها.

أخيراً.. فإن هيئة الأوراق المالية والسلع تضع في اعتبارها مختلف العوامل المؤثرة اقتصادياً على الصعيدين المحلي والدولي، ولا تتوانى عن بذل قصارى جهدها لحماية حقوق المستثمرين، وتعزيز ثقتهم بالاستثمار في الأسواق المالية في الدولة، وتطوير البيئة الاستثمارية لجذب المزيد من المستثمرين والارتقاء بالمناخ الاستثماري ليكون ضمن الأكثر تنافسية عالمياً، وستظل الهيئة في سباق مستمر لتحسين جاذبية الأسواق المالية وتحقيق النمو في هذا القطاع الاقتصادي المهم والحيوي في الدولة.

ونثق في أن ذلك لن يتحقق إلا بتضافر الجميع والعمل بروح الفريق الواحد وترسيخ التعاون بين الهيئة وشركائها الاستراتيجيين ومؤسسات السوق المالي المختلفة، وتطوير علاقات استراتيجية مع الجهات الرائدة محلياً وإقليمياً وعالمياً.. وصولاً إلى تحقيق الهدف المنشود بالوصول بأسواق الدولة إلى مصاف الأسواق العالمية المتقدمة.

وبالله التوفيق والسداد،،

م. سلطان بن سعيد المنصوري

وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

انطلاقاً من دورها كجهة تنظيمية لسوق الأوراق المالية بالدولة، لم تألو هيئة الأوراق المالية والسلع جهداً في تعزيز برامجها ومباراتها الرامية لتطوير سوق المال بالدولة وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار فيه، والحفاظ على معدلات النمو المضطرد في البنية التشريعية والبيئة التنظيمية، والارتقاء بمكانة الهيئة كجهة رقابية رائدة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي سبيل تحقيق ذلك قطعت الهيئة شوطاً كبيراً في إرساء دعائم البنية الأساسية لأسواق الأوراق المالية والسلع بالدولة، وتنظيم المنتجات والخدمات المالية المبتكرة ومدّ جسور التعاون والتواصل مع المؤسسات الدولية، والارتقاء بمكانة الهيئة وسمعتها محلياً وإقليمياً وعالمياً.

كما بذلت الهيئة جهداً كبيراً على صعيد تطوير البنية التشريعية بما يتواكب مع التطورات الجارية في الأسواق العالمية ويؤمّن سوقاً مالياً سليماً تتفاعل فيه آليات العرض والطلب، مع دعم مؤسسات السوق المالي، ورفع كفاءة وفاعلية عمليات التفتيش والرقابة، واتخاذ إجراءات استباقية وجزائية، وتنمية منظومة الوعي الاستثماري والشمول المالي الموجهة لكافة فئات المتعاملين في الأسواق المالية.

وتحرص الهيئة على أن يتناغم أداؤها ويتوافق مع المحاور والمبادرات التي تضمنتها خططها الاستراتيجية والتشغيلية، وتنطلق من رسالتها ورؤيتها وقيَمها التي تسعى إلى الارتقاء بأسواق رأس المال والسلع بالدولة من خلال ضمان تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة والعدالة، وتشجيع ثقافة الابتكار، ودعم التطور المؤسسي، وتوثيق الشراكة مع المؤسسات الفاعلة في المجتمع المالي والشركاء الاستراتيجيين محلياً وعالمياً بالإضافة إلى بناء وتمكين الكوادر الوطنية في الوظائف التخصصية والإشرافية.

ويعكس هذا الدليل المنطلقات الفكرية والفلسفة التنظيمية التي ترتكز عليها مبادرات الهيئة وأنشطتها التي اشتملت عليها الخطط الاستراتيجية والتشغيلية التي نفذتها على مدى الأعوام التي مرت من عمرها والتي حققت من خلالها نقلة نوعية على مختلف الصعد.

ولا جدال في أن جوهر فلسفة السياسات التنظيمية والتي تجلت في إعادة صياغة رؤيتها ورسالتها وأهدافها وقيمها للهيئة، وإدخال تعديل جذري على الهيكل التنظيمي للهيئة، ووضع مبادرات وأنشطة طموحة ضمتها الخطة الاستراتيجية للهيئة **2017-2021**، وهو ما يعد حجر الزاوية في مرحلة التمكين والارتقاء التي تقوم على إدراك وفهم تام لمبدأ يقوم على أن التطور يكون من خلال التوظيف الأمثل لنقاط القوة، والتخطيط المنهجي المدروس والعمل الجاد والتصميم على الارتقاء ومواكبة خطط وتطلعات حكومتنا الرشيدة.

وبالله التوفيق،،

د. عبيد سيف الزعابي
الرئيس التنفيذي

مقدمة

إن الدور المنوط بهيئة الأوراق المالية والسلع هو العمل على إتاحة الفرصة لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية والسلع وحماية حقوق المستثمرين وتسهيل توفير الأموال للشركات بما يكفل الاستقرار المالي والاقتصادي ويخدم مصلحة الاقتصاد الوطني وفق رؤية الإمارات 2021 والرؤية المستقبلية المرتبطة بمئوية الامارات 2071 والتي تنص في محورها الثالث على الوصول بإقتصاد دولة الإمارات ليكون إقتصاد معرفي متنوعاً؛ بحيث "يكون إقتصاد الدولة من أفضل وضمن قائمة الإقتصادات المهمة في العالم".

وفي هذا الإطار فإن رسالة الهيئة تتمحور في إرساءِ دعائم البنية الأساسية لأسواق الأوراق المالية والسلع بالدولة، وتنظيم المنتجات والخدمات المالية المبتكرة ومدّ جسور التعاون والتواصل مع المؤسسات الدولية، والارتقاءِ بمكانة الهيئة وسمعتها محلياً وإقليمياً وعالمياً.

لقد قطعت الهيئة شوطاً كبيراً في تطوير البنية التشريعية بما يتواكب مع التطورات الجارية في الأسواق العالمية ويؤمّن سوقاً مالياً سليماً تتفاعل فيه آليات العرض والطلب، مع دعم المكونات التنظيمية للأسواق، ورفع كفاءة وفاعلية عمليات التفتيش والرقابة، واتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب، وتطوير منظومة تعزيز الوعي الاستثماري الموجهة لكافة فئات المتعاملين في الأسواق المالية.

وتحرص الهيئة على أن يتناغم أداؤها ويتوافق مع المحاور والمبادرات التي تضمنتها خططها الاستراتيجية والتشغيلية، وتنطلق من رسالتها ورؤيتها وقيَمِها التي تسعى إلى الارتقاء بأسواق رأس المال والسلع بالدولة من خلال ضمان تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة والعدالة، وتشجيع ثقافة الابتكار، ودعم التطور المؤسسي، وتوثيق الشراكة مع المؤسسات الفاعلة في المجتمع المالي والشركاء الاستراتيجيين محلياً وعالمياً بالإضافة إلى بناء وتمكين الكوادر الوطنية في الوظائف التخصصية والإشرافية.

ويقيناً فإن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من العمل والجهد من أجل تعزيز البيئة الاستثمارية، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب المستثمرين من خلال استحداث التشريعات التي تنظم منتجات الأوراق المالية وآليات تملكها وتداولها والخدمات الداعمة لها ومقومات الرقابة عليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ترقية أسواق الدولة وقطاع الأوراق المالية من ناشئة إلى مصاف الأسواق المتطورة وإلى الاستفادة بشكل افضل من الأداء الجيد للشركات المدرجة وما حققته من ربحية، والبنية التحتية المتميزة للدولة، والأسس المتينة والصلبة التي يقوم عليه الاقتصاد الوطني.

وأخيراً فإن الهيئة على بينة من أن التطور سيكون من خلال التوظيف الأمثل لنقاط القوة، والتخطيط المنهجي المدروس والعمل الجاد والتصميم على الارتقاء ومواكبة خطط وتطلعات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة .

نسأل الله التوفيق والسداد ،،

هيئة الأوراق المالية والسلع

الهدف من هذا الدليل:

يهدف هذا الدليل إلى تقديم صورة عامة عن فلسفة السياسات التنظيمية التي تتبناها الهيئة في قطاع أسواق المال، للوصول بالهيئة لخدمة مصلحة الاقتصاد الوطني وفق رؤية الإمارات 2021 والرؤية المستقبلية المرتبطة بمئوية الامارات 2071 والتي تنص في محورها الثالث على الوصول بإقتصاد دولة الإمارات ليكون إقتصاد معرفي متنوعاً؛ بحيث "يكون إقتصاد الدولة من أفضل وضمن قائمة الإقتصادات المهمة في العالم".

التعريف بهيئة الأوراق المالية والسلع

تأسيس الهيئة ودورها التنظيمي والرقابي:

تأسست الهيئة بموجب القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 وتلحق بوزير الاقتصاد ومقرها الرئيسي في إمارة أبوظبي ولها فرع في مدينة دبي، وللهيئة أن تنشئ فروعًا أو مكاتب تابعة لها لمباشرة مهام الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية والسلع.

تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتتمتع بكافة الصلاحيات الرقابية والإشرافية والتنفيذية اللازمة لممارسة مهامها وفقًا لأحكام القانون والأنظمة الصادرة تنفيذًا له.

تتولى الهيئة الإشراف على تنظيم وتطوير الأسواق المالية، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام الأسواق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأسواق، وزيادة الثقة به، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة في الأسواق.

النظام الرقابي المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

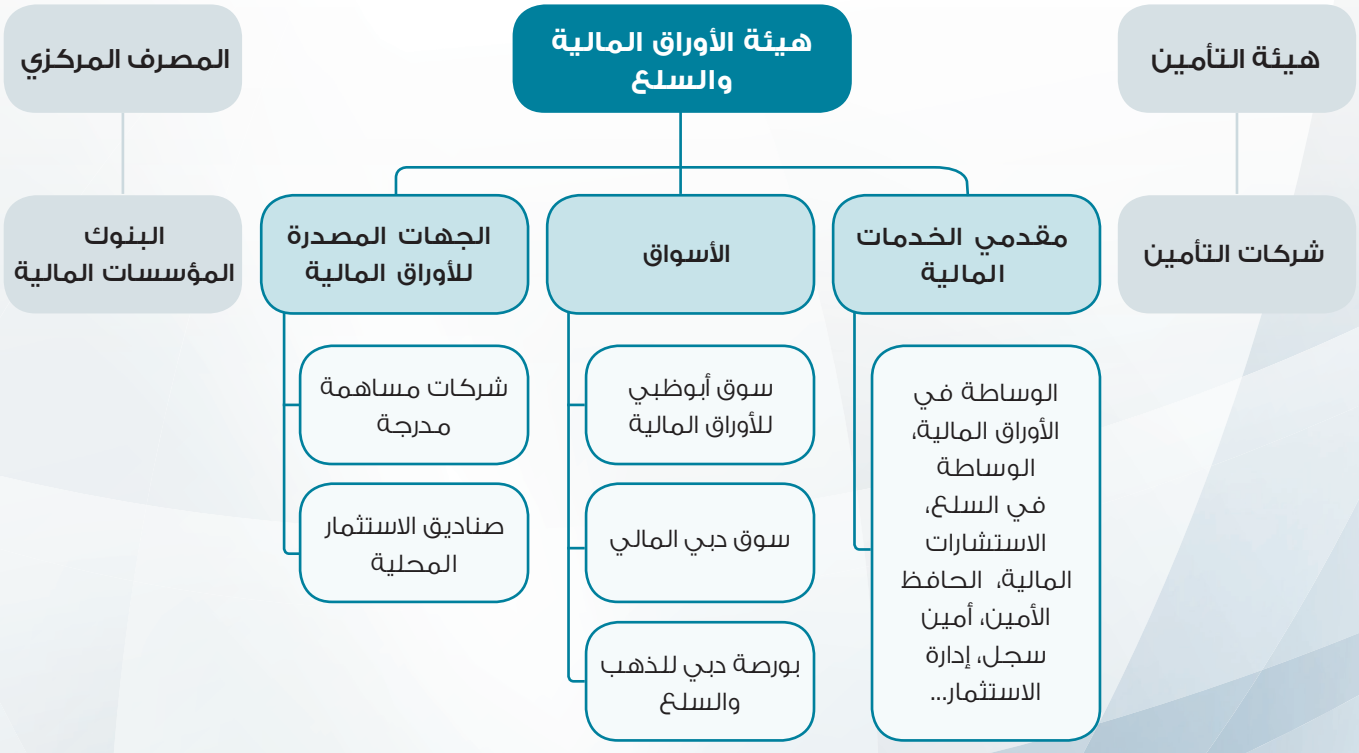

الرؤية والرسالة والقيم:

رؤية الهيئة:

بيئة استثمارية مستدامة في سوق مالي متقدم.

رسالة الهيئة:

حماية حقوق المستثمرين وترسيخ أسس التعامل السليم وتعزيز بيئة جاذبة لرؤوس الأموال اعتماداً على نظم ابتكارية.

قيم الهيئة:

- **النزاهة والعدالة:** الحفاظ علي حقوق جميع الأطراف المتعاملة في أسواق الأوراق المالية والسلع، وتحقيق سلامة ودقة المعاملات المنجزة.
- **الشراكة والتعاون:** إقامة تحالفات نوعية وشراكات استراتيجية هادفة تحقق المنفعة المتبادلة وتلبي المصالح المشتركة في سوق رأس المال.
- **الشفافية:** توفير المعلومات والبيانات الكافية لجميع الأطراف في سوق الأوراق المالية والسلع في نفس الوقت.
- **الإبداع:** تبني وتطبيق معايير التميز والابتكار في تصميم وتنفيذ المهام.

الأهداف الاستراتيجية للهيئة:

- **الهدف الأول:** تعزيز الإطار التشريعي اللازم لتطوير سوق الأوراق المالية والسلع بالدولة.
- **الهدف الثاني:** حماية حقوق المستثمرين بالأسواق المالية.
- **الهدف الثالث:** تعزيز ممارسات الشفافية وحوكمة الشركات.
- **الهدف الرابع:** ضمان تقديم كافة الخدمات الادارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.
- **الهدف الخامس:** ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

تتمتع الهيئة بالصلاحيات التالية وفقاً للقانون:

- تنظيم وتطوير الأسواق المالية، وتنمية وتطوير الأساليب والأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية.
- تطوير الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية.
- تطوير وتنظيم ومراقبة إصدار وتداول الأوراق المالية والسلع.
- تنظيم ومراقبة أنشطة الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والسلع والجهات المصدرة لها.

مفهوم التنظيم في الهيئة:

يستند مفهوم التنظيم في الهيئة وبشكل رئيسي على دورها في إصدار التشريعات وترخيص الجهات والرقابة عليها وإنفاذ القوانين وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة لها في القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2000 بشأن هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع، حيث تقوم الهيئة وفقاً لدورها التنظيمي:

1. دراسة وإعداد التشريعات اللازمة والتوعية بها لتنظيم علاقات المستثمرين والشركات والاسواق المالية في الدولة.
2. ترخيص شركات الخدمات المالية والموافقة على إصدار المنتجات المالية في هذه الأسواق.
3. مراقبة ومتابعة المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية من حيث مراقبة المصدرين (كالشركات المدرجة وصناديق الاستثمار) ومقدمي الخدمات المالية والسلع (كالوسطاء وشركات الاستشارات المالية) والمستثمرين سواءً الأفراد أو المؤسسات.
4. في جانب التنفيذ تحرص الهيئة على الزام جميع الأطراف بالأنظمة الصادرة والقوانين التي تهدف إلى تحقيق العدالة والنزاهة، وبالتالي تقوم الهيئة بتوقيع الجزاءات المناسبة لكل فعل يعد مخالفاً للقوانين والأنظمة.

الوظائف التنظيمية للهيئة:

المبـادىء الأساسـية لفلسـفة السياسـات التنظيميـة للهيئـة

ترتكز الفلسفة التنظيمية للهيئة على مبادئ أساسية تتبناها الهيئة في جميع أعمالها وفي القيام بدورها وفقاً لرسالتها وقيمها وأهدافها الاستراتيجية، وهي كالآتي:

- **التنافسية:**

يمضي الاقتصاد العالمي في مسارات متغيرة نتيجة لظروف وعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية دائمة التغير، لذلك فإن الأجندة الوطنية لرؤية دولة الإمارات العربية المتحدة 2021 تهدف إلى وضع الدولة على مسار تنموي يتطلع إلى أن تغدو الإمارات عاصمة للاقتصاد والسياحة والتجارة لما يزيد على ملياري شخص، وذلك عبر التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة ودعم الابتكار والبحث والتطوير وتعزيز إطار التشريعات في القطاعات الرئيسة.

وقد تبنت القيادة الرشيدة، في سبيل تحقيق نمو مستدام وتأمين ازدهار الدولة، استراتيجية تنافسية لدعم مسيرة التطوير الوطنية، وتأتي الهيئة لتقدم دوراً استراتيجياً في مجال التنافسية ومنافسة الاسواق المالية العالمية في إطار تحكمه مجموعة من السياسات الحكيمة، وأفضل الممارسات العالمية والتي تمكّن دولة الإمارات العربية المتحدة من بناء اقتصاد مستدام يعتمد المرونة في التحوّل مستفيداً من مزايا التنافسية.

وتستهدف توجهات الهيئة نحو التنافسية، إلى بناء قطاع مالي يستفيد من البيئة الاقتصادية المرنة التي توفر لرؤوس الأموال إمكانية الارتقاء بعوائد الاستثمار المغرية، وتعزيز الاقتصاد المالي والذي يتمتع بالقيمة المضافة العالية، ما يؤدي إلى رفع مستويات الازدهار.

فضلًا عن ذلك، تهدف الهيئة إلى الارتقاء بمركز الإمارات العربية المتحدة في تقارير التنافسية العالمية من خلال العمل عن كثب مع شركائها الاستراتيجيين لتبني أفضل السياسات والتشريعات التي تخدم تطلعات المستثمرين في القطاع المالي.

- **استشراف المستقبل:**

تهدف الهيئة من خلال استخدام منهجية وادوات استشراف المستقبل ووضعها خطة استشراف المستقبل 2050 إلى الاستشراف المبكر للفرص والتحديات في القطاع المالي في الدولة وتحليلها ووضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى لها على كافة المستويات لتحقيق إنجازات نوعية لخدمة مصالح الدولة.

وتشمل منهجية استشراف المستقبل بناء نماذج وسيناريوهات مستقبلية للقطاع المالي في الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات المحلية والعالمية على كافة الاصعدة ومواءمة السياسات والتكنولوجيا التنظيمية الحالية

لتسابق الثورة الصناعية الرابعة لأخذ الريادة في المجال التنظيمي على مستوى العالم، بالإضافة إلى بناء قدرات وطنية في مجال استشراف المستقبل.

ووضعت الهيئة أنظمة وآليات تجعل من استشراف المستقبل جزءا من عملية التخطيط الاستراتيجي المستمر لديها بحيث يتم مراجعة التحديات والفرص ويتم تحديث خطة استشراف المستقبل بشكل سنوي، ويتم عكس كل ذلك في استراتيجية الهيئة السنوية.

وتركز خطة استشراف المستقبل في الهيئة على مواضيع تشمل قطاعات: مستقبل أسواق المال ومستقبل المستثمرين الشباب ومستقبل التكنولوجيا والأنظمة الذكية ومستقبل الاستدامة والشمول المالي ومستقبل الاقتصاد والامن الاقتصادي ومستقبل الموارد المالية ومستقبل الحكومة والخدمات الحكومية ومستقبل العلاقات الدولية ومستقبل الأمن الالكتروني والتكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الرقابية.

وتعمل الهيئة من خلال محور وجهة المستقبل على تعزيز مكانة الإمارات كوجهة عالمية رائدة للقطاع المالي المستدام من خلال المبادرات والمشاريع التي تطلقها وكذلك من خلال تبادل المعرفة في مجال مستقبل القطاع المالي مثل مؤتمر هيئة الأوراق المالية والسلع السنوي وإطلاق واستضافة مبادرات عالمية كاستضافة اجتماعات منظمة (IOSCO)..

- **الإفصاح والشفافية**

يعتبر مبدأ الشفافية من أهم المبادئ التي تبث الثقة في الأسواق المالية وهي إحدى القيم التي تعمل الهيئة على تحقيقها، وهي تركز على توفير المعلومات والبيانات الكافية لجميع الأطراف المعنية في أسواق رأس المال في الوقت المناسب. تشمل الشفافية عدة محاور وهي: الشفافية في الأسواق المالية، الشفافية من قبل مصدري الأوراق المالية، الشفافية من قبل مقدمي الخدمات المالية، الشفافية من قبل الجهات التنظيمية.

يقصد بالإفصاح توفير المعلومات لجميع المستثمرين والمهتمين في سوق الأوراق المالية في نفس الوقت وعلى قدم المساواة. تعمل الهيئة من أجل ضمان وصول جميع المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية وأسواق الأوراق المالية والسلع إلى المستثمرين بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة والشفافية والدقة وفي التوقيت المناسب، بما يساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، سواء كانت هذه المعلومات بيانات مالية أو معلومات جوهرية أخرى تؤثر على قيم وأسعار الأوراق المالية. يهدف ذلك إلى تحقيق عدالة التداول، والحيلولة دون استئثار قلة من المستثمرين بالمعلومات المهمة واتخاذ قرارات بالبيع

والشراء في ضوء هذه الميزة بينما قد تفتقد الغالبية لهذه المعلومات؛ مما قد يجعلهم عرضة لاتخاذ قرارات استثمارية غير موفقة. وقد أولت هيئة الأوراق المالية والسلع منذ اليوم الأول لتأسيسها– وفي إطار الجهود التي تبذلها الهيئة لترسيخ أسس التعامل السليم وضمان سلامة الأسواق المالية– موضوع الإفصاح أولوية قصوى نظراً لأهميته البالغة في توفير الشفافية للأسواق المالية التي تعد مسألة الثقة بها وبمصداقيتها على درجة عالية من الحساسية والدقة، ولأنه يمثل حجر الزاوية في تحقيق سلامة وعدالة التعاملات بالأوراق المالية، فضلاً عن كونه معيار مهم لقياس كفاءة السوق وتطوره .ويتولى نظام الإفصاح والشفافية الذي وضعته الهيئة تنظيم عملية الإفصاح من قبل مصدري الاوراق المالية سواء كان الإفصاح سابقاً للإدراج (مثل شركة حديثة التأسيس أو شركة ناتجة عن تحول شركة مساهمة خاصة) أو لاحقاً له (سواء كان الإفصاح عن البيانات المالية الدورية أو عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة مما لا يتسع المقام هنا لعرضها).

أما على مستوى الأسواق فيعتبر الإفصاح والشفافية المرتبطة بالمعلومات التي تتعلق بالأسعار والتداولات وأحجام التداول والأمور الأخرى التي تهم المتعاملين في السوق من أهم المسائل التي تضمن كفاءة الأسواق المعلوماتية وشفافية ما قبل وبعد التداول.

وعلى مستوى الشركات المرخصة التي تقدم خدمات مالية فإن الهيئة تفرض عليها متطلبات إفصاح صارمة ترتبط بالخدمات والمنتجات المالية والاستثمارية التي تقدمها لتمكين المستثمرين من تكوين صورة كاملة عن الميزات والمخاطر التي ينطوي عليها استثمار ما قبل الدخول فيه والرسوم والتكاليف والالتزامات التي عليه، وكذلك أي مسائل أخرى قد تؤثر على علاقته مع مقدم الخدمة أو حيادتيه في تقديم المشورة الاستثمارية مثل وجود أي حالات تعرض في المصالح.

كما تلتزم الهيئة في عملياتها وتنفيذ مسؤولياتها التنظيمية بمعايير الشفافية من حيث الإجراءات التنظيمية التي تتخذها سواء كانت تختص بالتشريع أو الرقابة أو الإنفاذ وذلك تماشياً مع أفضل المعايير العالمية للتنظيم المالي، ما يرفع من مستوى الوضوح القانوني للإطار التنظيمي للجهات المرخصة والخاضعة للتنظيم، كما يرفع مستوى الثقة لدى كل المشاركين في الصناعة والسوق في دور الهيئة التنظيمي.

- **حوكمة عملية تصميم وإعداد التشريعات بالهيئة:**

تهدف الهيئة بعملية تصميم الإطار التشريعي ومسار العملية التشريعية بالهيئة الى الاعتماد على آلية منضبطة تضمن جودة وكفاءة وفاعلية مخرجات العملية التشريعية في جميع مراحلها بهدف:

1. رفع مستوى نضج تصميم وإعداد التشريعات وفق نظام قياسي يدعم سياسات تطوير الأنظمة والقرارات المنظمة للأسواق المالية.
2. ضمان دعم متخذي القرار بالإدارة العليا فيما يتعلق بإدارة الأنظمة والقرارات بتوصيات تعتمد على حقائق ودراسات تأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل المؤثرة على سلامة وكفاءة وفاعلية التشريعات المقترحة..
3. ضمان مشاركة كافة الأطراف المعنية في المراحل المختلفة لإعداد السياسات والتشريعات..
4. ضمان تكامل واتساق حزمة التشريعات الصادرة عن الهيئة وعدم تضاربها ومناسبة توقيت صدورها ومعايير الالتزام بتطبيقها لاستدامة تلبية الإحتياجات القائمة والمستقبلية للأطراف المعنية بسوق رأس المال..
5. ضمان تحقيق المنافع المرجوة والنتائج المستهدفة من تطبيق السياسات والتشريعات.
6. ضمان تطبيق آلية منضبطة لمراجعة السياسات والتشريعات للتأكد من استدامة صلاحيتها واستجابتها للمتغيرات وقدرتها على تحقيق الأهداف.

وتتضمن حوكمة التشريعات بالهيئة على ثلاث محاور رئيسية :

ترتكز حوكمة التشريعات بالهيئة على المبادئ الرئيسية التالية :

- **التناسبية:**

تنبع سياسة التناسبية من الحاجة إلى الحفاظ على مستوى متناسب بين التدخل التنظيمي (في شكل قواعد أو قيود أو عقوبات أو متطلبات) مع ما هو مطلوب لتحقيق الأهداف التنظيمية والاقتصادية والأهداف الأخرى المنشودة، ويتطلب ذلك أن يكون أي تدخل تنظيمي متناسباً مع مستوى المخاطر التي يشكلها قطاع أو منتج أو نشاط معين. وتقوم الهيئة بقياس الأثر التشريعي لجميع الإجراءات التشريعية والتنظيمية التي تقوم بها قبل وبعد تنفيذها بغرض التأكد من تحقيق أهدافها التنظيمية دون تحميل الجهات المرخصة والشركات المدرجة أو الاقتصاد أو المجتمع تكلفة أو عبء عالي غير متناسب مع الهدف الحقيقي الذي ترغب في تحقيقه. ويساعد الحفاظ على التناسبية في الحفاظ على تنافسية القطاع المالي في الدولة، وتشجيع التطور والابتكار وسهولة الأعمال للشركات العاملة.

- **التشاور مع المعنيين والمتأثرين بالتشريع:**

تراعي الهيئة الأمور التالية عند إشراك المعنيين وأصحاب المصلحة والمتأثرين بالتشريع خلال مراحل إعداد/ تعديل التشريعات والتي من شأنها دعم امكانية نجاح تطبيق التشريعات حال اعتمادها:

- تحديد كافة المتأثرين بالتشريع من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وجهات رقابية أخرى وأصحاب المصلحة والمجتمع وفق آلية منضبطة وقواعد بيانات محدثة.
- استخدام كافة وسائل التواصل الفعال والمناسب مع الفئات المختلفة.
- إستمرارية عملية التشاور بدءً من المراحل الأولية لتحليل المشكلة أو الفرصة وتحديد الأثار المتوقعة ونهاية بالتوافق على الصياغة النهائية للتشريع.
- إتاحة الوقت الكافي الأطراف المتأثرة بالتشريع للإدلاء بمرئياتهم وملاحظاتهم.
- إتاحة كافة المعلومات بشفافية من خلال قنوات إتصال وتواصل معتمدة وفعالة.
- توعية المعنيين والمتأثرين بالتشريع بسير العملية التشريعية وآلية التعامل مع مقترحاتهم وآرائهم ومنهجية القبول أو الرفض والجداول الزمنية المتوقعة للمخرجات الرئيسية.
- مراعاة انضباط وانسيابية إجراءات العملية التشريعية ومرونتها بما يتناسب مع ظروف التشريع ومدى تأثيره.
- التقييم المستمر للعملية التشريعية وتحسين جودة العملية التشاورية بإيجاد طرق إبتكارية.

- **الالتزام بالمعايير والمبادئ المتعارف عليها عالمياً:**

تعتبر هيئة الأوراق المالية والسلع عضو فاعل في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «الأيوسكو»، كما تحرص الهيئة على موائمة تشريعاتها وانظمتها مع المعايير والضوابط المعمول بها دولياً، ويبرز ذلك من خلال إصدار الانظمة والقوانين التي تهدف إلى تنظيم أسواق رأس المال وفقاً لمبادئ ومعايير «الأيوسكو»، ولذلك تقوم الهيئة بإعداد ومراجعة وتعديل مشروعات القوانين والأنظمة والتعاميم ذات العلاقة بعمل الهيئة ومتابعة تطويرها وفقاً لأفضل الممارسات وبما يتوافق مع المعايير العالمية، كما تقوم بمراجعة الإصدارات القانونية ذات الصلة بأعمالها وفقاً للتطورات القانونية العالمية وتأثيراتها على الأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **التعامل مع المخاطر:**

إن دور الهيئة هو تنظيم أسواق الأوراق المالية والسلع، ورسالتها هي حماية حقوق المستثمرين وترسيخ أسس التعامل السليم وتعزيز بيئة جاذبة لرؤوس الأموال، وفي ضوء ذلك وفي إطار متطلبات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «الأيوسكو»، فإن فلسفة الهيئة هي تحديد المخاطر الداخلية والخارجية وإعداد تقارير شاملة عنها وإدارتها بهدف تخفيض آثارها، وهذه المخاطر قد تكون على مستوى جزئي Micro عندما تتعلق بمنتجات أو آليات أو خدمات أو كيانات وجهات تعمل بصناعة الأوراق المالية، أو على مستوى كلي Macro والهيئة هنا تتعاون مع الجهات الرقابية الأخرى في تحديد والتعامل مع كل ما يمثل خطراً على النظام المالي الذي يعتبر حجر الأساس لحفظ استقرار الأسواق وتحقيق التنمية.

توضيح منهجية العمليات والإجراءات التشريعية:

يشرح الإطار العام لمنهجية إعداد التشريعات بالهيئة دورة التشريع الذي تختص الهيئة بإعداده أو دراسته وتحديد دور ومسؤوليات الأطراف المعنية وتدفق سير العمليات والمستندات والأدوات التحليلية المستخدمة حيث تم تقسيم المنهجية الى خمسة مراحل أساسية تنقسم كل مرحلة منها الى مجموعة عمليات وخطوات وإجراءات الهدف منها الأخذ بعين الإعتبار كافة عوامل النجاح التي تضمن كفاءة وفاعلية التشريع أثناء إعداده وتحقيقه للأهداف والنتائج المرجوة منه حال تطبيقه.

وكما هو مبين بالشكل تكون المراحل الخمسة كالتالي:

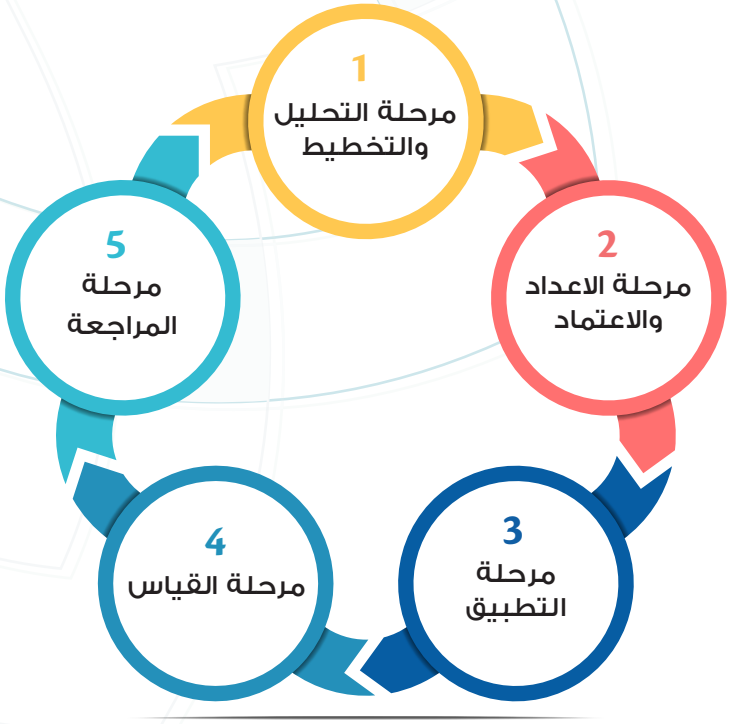

منهجية العمليات والإجراءات التشريعية (مفصّل):

- **الشمول المالي:**

تهدف الهيئة لتعزيز الشمول المالي عن طريق وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، وذلك عبر وسائل وتطبيقات التوعية والتعليم المختلفة كالمؤتمرات والبرامج التدريبية والتطبيقات التكنولوجية الحديثة، وتطوير منتجات مصممة خصيصاً لذوي الدخل المنخفض أو الفئات الأخرى من المجتمع بهدف تسهيل الوصول الواسع والعادل والمتساوي إلى هذه المنتجات، واستخدام التكنولوجيا المالية للوصول لأكبر عدد ممكن من المستثمرين، وتيسير متطلبات فتح الحسابات مثل مستندات إثبات الهوية، وتنظيم عملية تسعير الخدمات المالية والتحكم في ممارسات المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بحيث لا تفرق بين فئات المجتمع المختلفة، وسيكون للهيئة سياسة مكتوبة عن دورها في الشمول المالي وخطة شاملة لتنفيذها بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين والجهات المعنية.

- **الابتكار:**

تعمل الهيئة على بناء بيئة داعمة للابتكار من خلال توفير البنية التحتية الداعمة له مثل الاهتمام بالموارد البشرية والانظمة الالكترونية الذكية والمتطورة واستخدام أدوات الابتكار الحديثة ضمن أنشطتها اليومية بما يعزز الابتكار في تطوير الخدمات وسعادة المتعاملين والموظفين.

تتبنى الهيئة عدداً من المبادرات التي تساعدها على تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بالابتكار من خلال ما يلي:

- **تبنّي أحدث أدوات ووسائل الابتكار داخل الهيئة:** توفير أدوات وأساليب حديثة في مجال الابتكار واستخدامها ضمن الانشطة اليومية في عمل الموظفين، مثل جلسات العصف الذهني، مختبرات الابتكار، حزمة أدوات الابتكار.
- **بناء قدرات الموظفين في مجال الابتكار:** حيث تهدف الهيئة إلى تأهيل وتطوير الموظفين في مجال الابتكار وتدريبهم على أدوات الابتكار المتنوعة بما يعزز مساهمة الموظفين بالأفكار المبتكرة والداعمة لتطوير الخدمات ورفع الاداء العام.
- **تحسين العمليات بما يعزز من الابتكار:** استخدام الابتكار كأداة لتطوير الخدمات والعمليات، كما تدعم المبادرة تنفيذ مشاريع ابتكارية مع الجهات الداخلية أو الخارجية بهدف تطوير الخدمات واسعاد المتعاملين.

- **الاستدامة:**

حملت الهيئة على عاتقها باعتبارها صانع للسياسات ومنظم حكومي لأحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الا وهو أسواق الأوراق المالية؛ مسؤولية استخدام دورها كمنظم وكذلك محفز لأسواق رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة، من أجل دعم تحقيق أجندة الاستدامة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال جميع المجالات التي تقع ضمن اختصاص الهيئة. وتشمل هذه المجالات: توفير وسائل جديدة فعالة للحصول على التمويل اللازم للمشاريع المستدامة، وتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في الشركات بدمج الاستدامة في سياسات صنع القرار الاستراتيجي، وتشجيع الإفصاح بجودة عالية عن الأمور المتعلقة بالاستدامة، وتشجيع المستثمرين وأولئك الذين يعملون نيابة عنهم مثل مديري الاستثمار ليصبحوا دعاة ورواد للاستثمار المستدام، وتزويدهم بالمعلومات والأدوات والقنوات للقيام بذلك، وإدماج مفاهيم الاستدامة في السياسات التنظيمية للهيئة حيثما كان ذلك ممكنا. دور الهيئة الرئيسي يتمحور في المساعدة في خلق بيئة مواتية لكل من موردي ومستخدمي رأس المال يمثل التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية المستدامة في صميم رؤية الدولة وخطة تنميتها الوطنية. من منظور الأسواق المالية، فإن الهدف النهائي هو تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

يمكن للهيئة أن تلعب دوراً أساسياً في توفير بيئة مواتية وإطار مناسب يوجه سلوك المشاركين في الصناعة لتحقيق النتائج المرجوة، والتي هي في هذه الحالة التركيز على الاستدامة على المدى الطويل. من خلال وضع إطار تنظيمي مالي يشجع الاستثمار المستدام والأخضر لتشجيع مجتمع الاستثمار على التركيز على الاستثمار المستدام طويل الأجل وذلك لإحداث تحول في الصناعة الاستثمارية إلى الاستثمار الواعي بالاستدامة وأهميتها على المدى الطويل، وإعادة تنظيم حوافز السوق، والحد من المخاطر، وتحسين سيولة السوق، وتوفير نظام سوق متكامل يدعم الاستثمار المستدام والتمويل المستدام.

- **التوعية:**

تحرص الهيئة على تنفيذ خطة التوعية السنوية والتي يتم تنفيذها بشأن التشريعات الصادرة وذلك بالأساليب التي تضمن زيادة الوعي لدى المتأثرين من هذه التشريعات، حيث تكمن أهمية توعية كافة الأطراف المعنية والمتأثرين بتطبيق التشريعات لضرورة الإلتزام بتنفيذ أحكام القوانين والأنظمة لتوعية

الاطراف المعنيين لتجنب الوقوع في المخالفات، بالإضافة الى التقليل من الأثار السلبية التي من المحتمل أن تطال أحد الأطراف حال عدم تطبيق بنود التشريع أو جلب منفعة لأحد الأطراف على حساب باقي المعنيين.

وتعتبر توعية المستثمرين إحدى أهم المسؤوليات التي تقوم الهيئة بالتركيز عليها، وذلك بطرق متنوعة ومؤثرة تصل بسهولة إليهم، حيث يتم إطلاق حملات ممنهجة لاستهداف كافة أطياف المستثمرين سواء المؤسسات أو حتى الأفراد.

كما تحرص الهيئة على تثقيف وتوعية المجتمع بمهامها ومسؤولياتها وبمجال أختصاصه في أسواق الأوراق المالية والسلع، حيث يتم عقد ورش وملتقيات لطلاب المدارس والجامعات والمؤسسات المجتمعية، وهذا ينعكس مباشرةً على أهمية دور الهيئة في تحقيق الرفاه الاستثماري في دولة الإمارات والعالم.

- **حماية المستثمرين:**

تعد حماية المستثمرين من أهم المسؤوليات الموكلة إلى الهيئة وفقاً لرسالتها، وتحقق الهيئة هذه الحماية من خلال ما تضعه وتطبقه من لوائح وقواعد لتنظيم أسواق الأوراق المالية والسلع.

ويجري وضع الإطار العام لهذه اللوائح والقواعد لضمان توفر سوق عادل يعمل على الحد من المخاطر التي تحيط بتعاملات المتداولين فيه، ولاستكمال الإطار التنظيمي والعمل على تطويره، تسعى الهيئة إلى حماية المستثمرين من الممارسات التي قد تنطوي على احتيال، أو غش، أو تلاعب، أو تدليس، أو التداول بناء على معلومات داخلية. ويتحقق هذا بالمراقبة الدقيقة واليقظة لمصدري الأوراق المالية، والأشخاص المرخص لهم، والتداولات في السوق بشكل عام.

كما يعد توفير المعلومات للجمهور من العناصر الرئيسية لحماية المستثمرين، لذا تلزم الهيئة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية ومصدريها، والمعلومات المتعلقة بالقوائم المالية والتطورات الجوهرية، والمعلومات المهمة لنشرات إصدار وطرح الأوراق المالية، ويساعد إطّلاع المستثمرين على مصادر المعلومات في حمايتهم من خلال توفير البيئة المحفزة لاتخاذ القرار الاستثماري الحكيم، ومن الطرق الأخرى التي تحمي بها الهيئة المستثمرين وضع حد أعلى للعمولة التي يتقاضاها الوسطاء من عملائهم، وتنظيم الرسوم والتكاليف الأخرى التي تفرضها الأسواق المالية على جميع التداولات.

- **تمكين المستثمرين:**

تضمن التشريعات السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الحقوق والمزايا للمساهمين والمتعاملين بالأسواق المالية، ومن أهمها حق المساهم في الشركة، التي يتم تداول أسهمها في السوق، وفي الملكية ونقلها وكذلك في الأرباح التي تحققها الشركة، كما أن له نصيباً في حصيلة تصفية الشركة والمشاركة في اتخاذ القرارات داخل الشركة التي يساهم فيها، وذلك من خلال الحضور والتصويت في الجمعيات العمومية للشركة، وإمكانية انتخاب وعزل مجلس الإدارة.

كذلك يحق للمساهم الرقابة على إدارة الشركة من خلال الإطلاع والحصول على المعلومات والبيانات عن أداء الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة، وتوجيه الأسئلة إلى مراقب حسابات الشركة، وكذلك حق الشكوى إلى الجهات المختصة ضد أي طرف من أطراف السوق المالي في حالة وجود مبررات أو ضرر مباشر عليه.

- **الرقابة والالتزام:**

تقوم الهيئة بممارسة دورها الرقابي لحماية حقوق المستثمرين والأطراف المعنية بسوق رأس المال وقطاع الخدمات المالية بالدولة، والعمل على رفع كفاءة عمليات الإشراف والرقابة على الشركات المدرجة والمتعاملة بالأسواق بهدف المساهمة في رفع نسبة التزام الشركات المرخصة من الهيئة بالقوانين والأنظمة والضوابط والتعاميم الصادرة في هذا الشأن.

بالإضافة إلى السعي إلى ترسيخ أسس الممارسات السليمة للمتعاملين بأسواق رأس المال بالدولة من خلال وضع خطط سنوية للتفتيش والرقابة على التداول.

- **الإنفاذ والفصل في الشكاوى:**

تمارس الهيئة سلطتها التنفيذية على الممارسات غير القانونية في الأسواق المالية بهدف تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية والسلع، وكذلك حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب.

حيث تلعب إدارة التنفيذ بالهيئة دور رئيسي في التصدي للمخالفات في قطاع الأوراق المالية والسلع، والفصل في الشكاوى والمنازعات المرتبطة بالتداولات في الأسواق المالية، وذلك من خلال توفير أعلى مستويات الدقة في العمل وبما يتوافق والمعايير العالمية المعتمدة في هذا الشأن؛ **وتشمل مهامها الرئيسية ما يلي:**

- دراسة المخالفات والبلاغات، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من إجراءات التقصي والتحقيق وتوقيع الجزاءات على المخالفين أو إحالتهم لسلطات التحقيق المختصة، وما يتبعه من إجراءات كنشر أسماء المخالفين أو التحذيرات.
- تلقي ودراسة الشكاوى والنزاعات المرتبطة بالتداولات في الأسواق المالية ورفع التوصيات اللازمة بشأنها.

- **الحوكمة الرشيدة:**

تُعد حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة لجميع الشركات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر، إذ أن الأزمات المالية التي عانى بسببها الاقتصاد العالمي وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات، وتركز أنظمة وقوانين الحوكمة في العالم على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين، وتعمل على تفعيل أداء مجالس الإدارة في تلك الشركات، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وأصحاب المصالح، علاوة على تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح، إن مفهوم حوكمة الشركات هو منهج إصلاحي وآلية عمل جديدة من شأنها ترسيخ نزاهة المعاملات المالية بوضع محددات تخدم المصالح العامة والحقوق الخاصة للمساهمين.

ويبرز دور الهيئة من خلال حصول المساهمين على جميع حقوقهم المتصلة بالسهم، خاصة الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها، والحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية، وحق حضور جمعيات المساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق التصرف في الأسهم، وحق مراقبة أعمال مجلس الإدارة ورفع دعوى المسؤولية على أعضاء المجلس، وحق الاستفسار وطلب المعلومات بما لا يضر مصالح الشركة ولا يتعارض مع أنظمة الأسواق المالية.

كما تلعب إدارات المؤسسات دوراً لا غنى عنه في التأكد من تطبيقها لأعلى مستويات الإدارة الحكيمة والرشيدة والممارسات السليمة التي تضمن امتثال المؤسسة لأفضل الممارسات والمعايير، وللمتطلبات القانونية والتنظيمية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، واستخدام مواردها بالشكل الأمثل، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في جميع علاقاتها مع أصحاب المصلحة، كما تضع معايير الحوكمة إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال، ويعتبر هذا الدور أساسي كونه يكمل الدور الرقابي للجهات التنظيمية ويتأكد من تطبيق أعلى معايير الالتزام داخل الشركة، ولهذه الغاية تسعى الهيئة إلى تطبيق أعلى معايير الحوكمة لدى الشركات المدرجة والكيانات المرخصة ومؤسسات التنظيم الذاتي بما يحقق ذلك.

حيث تهدف ثقافة الحوكمة إلى تحقيق الاستثمار الأمثل والأرشد لقدرات الشركات ومواردها عبر تهيئة بيئة عمل أساسها المسؤولية والرقابة والالتزام ومراعاة مبادئ الوضوح والشفافية في تحديد أهداف الشركة وخططها التجارية الاستراتيجية، وبيان حقوق كل كيان من كياناتها والتزاماته.

الخاتمة:

تاخذ هيئة الأوراق المالية والسلع بعين الاعتبار مختلف العوامل المؤثرة اقتصادياً محلياً ودولياً، وتسعى جاهدة إلى حماية حقوق المستثمرين وزيادة ثقتهم بالاستثمار في الأسواق المالية في الدولة، كما تعمل باستمرار على تطوير وتحسين البيئة الاستثمارية لتحقيق النمو الاقتصادي في هذا القطاع الاقتصادي المهم والحيوي في الدولة.

وسيظل التعاون والعمل بروح الفريق الواحد مع شركائها الاستراتيجيين والعاملين في الأسواق المالية والحرص على مشاركتهم في مشاريعها المستقبلية جزءاً هاماً من قصة نجاح الهيئة.

ولتحقيق الريادة وجعل التميز عنواناً لها ستستمر الهيئة في دعم المنظومة التشريعية وتبني أفضل الممارسات العالمية وإقامة علاقات ثنائية استراتيجية مع الجهات الرائدة محلياً وعالمياً.

وستبقي الهيئة أبوابها دائماً مفتوحة لجميع الأطراف ذوي العلاقة في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة لتقديم مقترحاتهم وأفكارهم وملاحظاتهم، وذلك لتمكين المستثمرين من تحقيق تطلعاتهم، وجعل المناخ الاستثماري في الدولة الأكثر تنافسية في العالم وصولاً لترتقي أسواقنا المحلية لتكون من ضمن الأسواق المتقدمة بأذن الله تعالى.

هيئة الأوراق المالية والسلع

هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY